

اعلان

ليكن في علم طلبة السنة الثالثة ليسانس –العام- في مقياس قانون مكافحة الفساد أن الاطلاع على الأوراق سيكون يوم الأحد 2025/05/24 على الساعة 10:30 بقاعة الاساتذة (قرب رئاسة قسم القانون الخاص).
ملاحظة: رجاء من كل طالب يريد الاطلاع على ورقة الإجابة الاطلاع أولا على الاجابة النموذجية الموجودة على مودل.
الأستاذة/دلال وردة

إجابة السؤال الأول: سطر على إجابة صحيحة واحدة فيما يلي: (10ن)

1- تتفق جريمة الاختلاس في القطاع العام مع جريمة السرقة من حيث: <u>د-لاشيء مما سبق</u>
2- لا تعتبر من الأحكام المميزة لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته (01/06): <u>ب-التضييق في مفهوم الموظف العام</u>
3-تعتبر الجرائم المذكورة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته: <u>ب-جنح</u>
4-اعتمد المشرع الجزائي في تعريفه للفساد على: <u>ج-تعداد الجرائم التي تدخل في إطار الفساد</u>
5-تترتب المسؤولية الجزائية على كل موظف عمومي خاضع قانونا لواجب التصريح بالممتلكات إذا: <u>ج-لم</u> <u>يقم بالتصريح عمدا بعد مرور شهرين من تذكره بالطرق القانونية</u>
6- الهدف من إجراء المسابقات العامة التي تكشف مدى صلاحية بعض الأشخاص لتولي المراكز الوظيفية هو تحقيق مبدأ: <u>أ-الكفاءة</u>
7- اعتراض الموظف العمومي على تنفيذ حكم قضائي يدخل في إطار جريمة: <u>أ- استغلال النفوذ</u> <u>ب-إساءة استعمال السلطة</u>
8-تختلف جريمة تلقي الهدايا عن جريمة الرشوة من حيث: <u>أ-صفة الموظف العام</u> <u>ب-استلام الهدية حقيقة</u> <u>ج- تشمل القطاع العام فقط</u> <u>د-(ب+ج)</u>
9-على الصعيد الدولي تم تعريف الفساد في: <u>أ-الاتفاقيات الدولية</u> <u>ب-البنك الدولي</u> <u>ج-صندوق النقد الدولي</u> <u>د-(ب+ج)</u>
10- من بين الفئات الملزمة بالتصريح بلممتلكات أمام الرئيس الأول للمحكمة العليا: <u>أ-الولاة</u> <u>ب-أعضاء</u> <u>المجلس الشعبي الولائي</u> <u>ج-رئيس المحكمة الدستورية</u> <u>د-(أ+ج)</u>

إجابة السؤال الثاني: حدد تكييف الجريمة مع تعليل ذلك بذكر أركانها في الحالات التالية: (9ن)

1-وعد "أ صاحب وكالة سياحية" "ب محضر قضائي" برحلة سياحية مجانية إلى أي بلد يختاره، وذلك على أن يستخدم "ب" السلطات التي يمتلكها من أجل الحصول على منفعة غير مستحقة من مديرية السياحة والصناعة التقليدية لصالح صديق "أ". وو افق ب على ذلك.

تحققت جريمة استغلال النفوذ السلبي والإيجابي لتوافر أركانها كما يلي:

أ-السلبي: ارتكها المحضر القضائي، وهنا لا تعتبر صفة الموظف العمومي ركن مفترض في الجريمة، فهي تقوم على ركنين: مادي، يتمثل في موافقة "ب" على استغلال نفوذه من أجل أن يحصل على منفعة غير مستحقة من مديرية السياحة

والصناعة التقليدية، وهي مؤسسة عمومية كما يتطلب نص التجريم، وذلك لصالح أي شخص حتى لو شخص آخر غير "أ" ، وهنا هو صديق هذا الأخير. كما تتطلب الركن المعنوي المتمثل في القصد الجنائي والذي توافر بموافقة "أ" على ذلك رغم علمه بأركان الجريمة واتجاه إرادته إلى تحقيق ذلك.

ب-الإيجابي: ارتكبها صاحب الوكالة السياحية، وهنا كذلك لا يشترط صفة الموظف العام، بل تحتاج إلى قيامها بتوافر ركن مادي، وهنا يتمثل في الوعد الذي قدمه الفاعل إلى "ب" وذلك لتحريضه على أن يستغل نفوذه للحصول على منفعة غير مستحقة من مؤسسة عمومية، والمتمثلة هنا في من مديرية السياحة والصناعة التقليدية. كما تقوم الجريمة بتوافر ركن معنوي، أي القصد الجنائي لدى "أ" فقد كان على علم بأنه يحرض "ب" على استغلال نفوذه، ومع ذلك اتجهت إرادته إلى تحقيق النتيجة الإجرامية.

2- أعطى "أ" طالب جامعي "مبلغا من المال كمكافأة لـ"ب" موظف في مصلحة الإيواء الجامعي"، وذلك نظير عمله الذي كان يقوم به على أكمل وجه طوال الخمس سنوات التي درس بها "أ" بالجامعة، غير أن "ب" رفض تلك المكافأة. أ-لا تقوم جريمة الرشوة الإيجابية بالنسبة للطالب الجامعي لعدم توافر أحد عناصرها، فبالرغم من منحه للمكافأة لـ "ب" إلا أنه لا يوجد اتفاق مسبق بينه وبين "أ" على أن يكون قيامه بعمله مقابل مزية غير مستحقة، فهذا شرط أساسي في جريمة الرشوة.

ب-لا تقوم جريمة تلقي الهدايا: فبالرغم من أن "أ" قدمها لـ "ب" حقيقة إلا أن هذه المكافأة حتى ولو قبلها "ب" فلن تؤثر على السير العادي لعمله، لأن الطالب الجامعي قد أنهى دراسته ولن يكون هناك تعامل جديد بينه وبين الموظف، كما أن هذا الأخير قد رفضها، وبالتالي لم يتوافر لديه القصد الجنائي لجريمة تلقي الهدايا.

3-أخذ "أ" مواطن "خفية المجوهرات التي وضعت في عهدة "ب" ضابط شرطة قضائية"، والتي تعتبر كدليل إثبات في جريمة نصب واحتيال، وذلك بسبب إهمال "ب" وعدم أخذه للاحتياطات اللازمة.

أ-ارتكب "أ" جريمة سرقة، وذلك لأنه لا يتمتع بصفة الموظف العام، كما أن الركن المادي هنا اختلاس المال خفية، أي لم يكن في حيازته بل نقلها إليه مباشرة عكس جريمة الاختلاس التي تكون فيها الحيازة ناقصة عند الجاني. كما توافر القصد الجنائي لدى المواطن المتمثل في العلم والإرادة، إلى جانب نية التملك.

ب-لا تقوم في حق "ب" جريمة اختلاس المال العام، فبالرغم من أن له صفة الموظف العام التي تتطلبها الجريمة، إلا أن الركن المادي لم يتوافر، والمتمثل في أحد الصور التي ذكرها القانون: اختلاس، تبديد، اتلاف، احتجاز المال دون وجه حق...، كما أن القصد الجنائي غير متوافر كذلك. وبالتالي هنا يمكن مساءلته تأديبيا عن إهماله وعدم أخذ الاحتياطات اللازمة.